**يهدي الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في جنيف أطيب تحياته إلى مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان،**

**بالإشارة إلى مذكرة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان رقــــم TESPRDD/DESIB/CYRU/HG بتاريخ 30 نوفمبر 2022 بشأن إعداد المفوض السامي لتقرير عن حقوق الطفل والحماية الاجتماعية الشاملة للجميع بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية، وطلبه الرد على مجموعة الأسئلة ذات الصلة بالموضوع، نود إفادتكم بردود المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بدولة الكويت كما يلي:**

1. **الرد على السؤال الأول:**
2. **سن المشرع قانون رقم (21/2015) بشأن حقوق الطفل حيث تناولت مواد القانون العديد من التدابير والنصوص الجزائية لحماية الطفل.**
3. **تم اصدار قانون رقم (22/2014) بشأن دور الحضانات الخاصة وتم اصدار اللائحة التنفيذية المنظمة له والتي اشتملت على العديد من المعايير التي توفر البيئة المناسبة والرعاية الكاملة والأمان والحماية لنمو الأطفال بشكل سليم وتنظم أيضا قبول الأطفال حسب الاشتراطات الخاصة والأنظمة الواردة بقانون الحضانات.**
4. **سن المشرع القانون رقم (12/2011) بشأن المساعدات العامة للفئات المستفيدة في المجتمع على النحو التالي: مطلقات- كويتيات متزوجات من غير كويتي- الأبناء القصر-مرضى- تائبين- أيتام- بنات غير متزوجات- عجز مادي- ربات بيوت- شيخوخة- أسر طلبة- طلبة يدرسون بالخارج- أسر مسجونين- أرامل- محتضنين- مفرج عنهم، وتتلقى تلك الفئات الدعم المادي حسب الاشتراطات واللوائح المنظمة باللائحة التنفيذية لقانون المساعدات.**
5. **تم انشاء مكتب حماية الطفل التابع لوزارة الصحة للتعامل مع الحالات التالية: (الإساءة الجسدية- الإساءة الجنسية- الإساءة النفسية- الإهمال) كما يتم استلام البلاغات عن الحالات بواسطة خط مساندة الطفل (147) والذي يخدم الأطفال من الفئة العمرية (منذ الولادة إلى أقل من 18 سنة) وكذلك مقدمي الرعاية لهم مع توفير خدمات المشورة والإحالة، ويعمل على خط مساندة الطفل فريق متخصص على استعداد لاستقبال المكالمات والبلاغات وعرض المشورة والإحالة وقد صمم برنامج الكتروني لتسهيل نقل هذه البلاغات والحالات على وجه السرعة لفرق حماية الطفل والجهات المختصة المعنية بالطفل.**
6. **استقبلت إدارة مراكز الحماية (مركز فنر) عدد من حالات العنف الأسري (بمرافقة الأم).**
7. **تم التعاون مع مكتب حماية الطفل لإحالة الأطفال المعرضين لشبهة (عنف- أذى).**
8. **تم التنسيق مع وزارة التربية لمتابعة المستوى الدراسي للحالات المعنفة حسب الحاجة.**
9. **تم التنسيق مع مكتب الانماء الاجتماعي لمساندة الحالات لتلقي الدعم النفسي والاجتماعي وتأهيل الحالات والعمل على إدماجهم بالمجتمع.**
10. **الرد على السؤال الثاني:**
11. **بالرغم من أنه لم يتم تخصيص مراكز لحماية الطفولة إلى أنه تم التعامل مع حالات العنف ضد الطفل بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية- (قطاع الرعاية الاجتماعية).**
12. **تم إيواء عدد من الحالات لحين البت في قضيتهم والتواصل مع متولي رعايتهم.**
13. **الحاجة لتوحيد جميع الجهود الخاصة بالمؤسسات الحكومية والجهات المعنية بالطفولة.**
14. **الحاجة لتوحيد الخط الساخن بالطفولة على مستوى الدولة.**
15. **الحاجة لتفعيل قانون حقوق الطفل ورفع مستوى التوعية على كافة مؤسسات الدولة.**
16. **الحاجة لتوفير برامج للكشف المبكر عن الأطفال المعرضين للعنف بأنواعه وسوء المعاملة.**
17. **الحاجة لتفعيل القرارات واللوائح المنظمة بوزارة التربية والجهات المعنية لحماية المبلغ كما وردت بالقانون (16/2020) وقانون حقوق الطفل (21/2015).**
18. **الحاجة لتوحيد البيانات الخاصة بالعنف بين جميع الجهات المختصة بالطفولة.**
19. **الرد على السؤال الثالث:**
20. **تم تشكيل اللجنة الوطنية للحماية من العنف الأسري قرار (رقم 4) لسنة 2023 وتختص اللجنة بالآتي:**
21. **رسم السياسة العامة لحماية الأسرة وتقوية أواصرها ومواجهة كل ما يتعلق بالعنف الأسري وإقرار الخطط التنفيذية ومتابعة تنفيذها.**
22. **مراجعة التشريعات الوطنية وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة بشأنها لتعديل أو إلغاء الأحكام التي تتناقض مع أحكام أو أهداف هذا القانون.**

**ج- التنسيق بين جميع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالعنف الأسري.**

**د- اعتماد برامج ومناهج التدريب لكافة العاملين والمعنيين بالعمل على تنفيذ هذا القانون.**

**هــ- إعداد البرامج التوعوية والتثقيفية الخاصة بالعنف الأسري وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بكيفية كشف جرائم العنف الأسري وحماية ضحاياه وتعريفهم بحقوقهم.**

**و- إصدار تقرير سنوي عن العنف الأسري والشكاوى التي تلقتها الإدارات والجهات المختصة بالعنف الأسري وما تم بشأنها.**

1. **المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بصدد تشكيل فريق حماية الطفولة والذي يضم العديد من الجهات المعنية بالطفولة.**
2. **الرد على السؤال الرابع:**
3. **استمرار تقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية خلال فترة جائحة كوفيد-19.**
4. **تم تشكيل فريق التدخل السريع برئاسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة (قرار إداري رقم 436/أ) لسنة 2020 وذلك لرصد متابعة ضحايا العنف الأسري خلال جائحة كوفيد-19.**
5. **بلغت الحالات التي تلقاها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة خلال فترة كورونا (عدد 15 طفل9) و(أسرة مكونة من 3 أفراد).**
6. **استمرار متابعة الحالات الواردة من مكتب حماية الطفل بوزارة الصحة.**
7. **تلقى المجلس الأعلى لشؤون الأسرة عدد (1) حالة تم تحويلها من مركز علاج الإدمان لاتخاذ اللازم.**
8. **تم إعادة تأهيل الحالات الواردة من مركز المنارة للصحة النفسية للأطفال والمراهقين.**
9. **تم التعاون مع الجمعيات الخيرية المعنية حيث تم إحالة أسرة مكونة من (3) أشخاص يتم إيواؤهم.**
10. **تم التعاون مع وزارة الداخلية لوضع خطة أمنية.**
11. **كما تم التعامل مع حالات أخرى لحل المشاكل التي تواجهها الحالات بشكل ودي.**
12. **الرد على السؤال الخامس:**
13. **تبادل الخبرات والتجارب في مجال الحماية الجزائية للطفل وفق المعايير الدولية للحماية الجزائية.**
14. **مناقشة التحديات التي تواجه الطفولة.**
15. **عقد بروتوكول تعاون مع الجهات والمنظمات الدولية بشأن التصدي للعنف ضد المرأة والطفل.**
16. **إعداد دليل للسياسات والإجراءات الدولية لدور الحماية الاجتماعية.**
17. **إنشاء مرصد اجتماعي لقياس الظواهر الاجتماعية.**
18. **اقتراح المبادرات الخاصة بالطفل والمرأة مع المنظمات الدولية.**
19. **تحديد معايير ممارسة العمل الاجتماعي والنفسي.**
20. **الاستعانة بخبراء في مجال الطفولة والمرأة.**
21. **وضع برامج كفيلة لوقاية الطفل وحمايته من الأذى والعنف بأشكاله.**
22. **مراجعة التشريعات والقوانين لسد الفجوات في مواد القانون لفرض أفضل الحماية ورعاية للأطفال، وضمان تطبيق قانون حقوق الطفل بشكل فعال.**
23. **دمج أطر الصحة النفسية للأطفال والمراهقين في السياسات الوطنية.**
24. **رفع مستوى الوعي والمشاركة المجتمعتية بشأن الصحة النفسية والدعم النفسي للأطفال.**
25. **دعم مبادرات رفع الوعي حول الصحة العقلية.**
26. **توحيد نشر المعلومات الوطنية الخاصة بحالات العنف.**
27. **وضع معايير الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي لمنع مخاطر الحماية وتعزيز الدعم المجتمعي للأفراد المعرضين للخطر.**
28. **وضع استراتيجية عربية لحماية الطفل.**

**وينتهز الوفد الدائم لدولة الكويت هذه المناسبة ليعرب لمكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان عن فائق امتنانه وتقديره.**

**Office of the High Commissioner for Human Rights**

**Palais des Nations**

**1211 Geneva 10**